تبادل الأراضي .. مؤامرة على القضية .. وسعي لشطب الهوية

دراسة من إعداد

مركز دراسات فلسطين والعالم

(خاص / القدس للأنباء)

(أيار /٢٠١٣)

لم يكن موضوع "تبادل الأراضي" مجرد فكرة ولدت أمس، ولم يكن الحديث عنه من محض الصدفة، أو الكي كآخر الدواء لانسداد أفق المفاوضات بين الجانب الصهيوني والسلطة الفلسطينية، أو لتعثر إحياء "حل الدولتين"، أو لعدم توفير الوطن البديل الذي طرح سابقا، أو لفشل مشروع الكونفدرالية بين الأردن والسلطة الفلسطينية، ومشروع المنطقة الحرة بين غزة والجانب المصري، بل هو مشروع قديم عاد ليرتدي ثوب الحاضر. فتبادل الأراضي، إن لم يكن فكرة طرحت في الثمانينات والتسعينيات، فإنما هو طرح لازم مباحثات عام ٢٠٠٠، عندما استعذرت السلطات الصهيونية عن تفكيك كامل المستوطنات من مناطق الضفة الغربية، مقترحة تبديلها بمناطق صحراوية غير مأهولة بالسكان.

إعلان لجنة مبادرة السلام العربية عن مشروع تبادل الأراضي لم يروِ ظمأ رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو، ولم يشبِع نهمه أبدًا تجاه التنازلات العربية والفلسطينية المستفيضة، التي تقدم له أثمن التنازلات دون ثمن، علما أن الاحتلال الصهيوني هو أرخص احتلال في العالم، بل طالب الوفد العربي بالاعتراف بيهودية الدولة. نتنياهو الذي اكتفى بالصمت، لم يشأ أن يغامر بالتفوه بأية كلمة، خوفا أن يصيغ المحللون والإعلاميون من كلماته نتيجة مفادها: "نتنياهو قبل بحل الدولتين، واعترف بحدود الـ ٦٧".

وفي المشهد الآخر، رحبت السلطة الفلسطينية بالمبادرة دون الالتفات إلى خطر المؤامرة التي تصاغ ضد الهوية الفلسطينية، متجاهلة الأصوات الشعبية والفصائلية التي نددت بالمبادرة، بل تذرعت أنها أطروحة تم بحثها عام ٢٠٠٠ خلال اتفاقية **كامب ديفد**، وخلال لقاءات أولمرت - عباس. وما زاد الطين بلة، هو إصرار رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، على مبدأ التبادل (الطفيف) المقترن بالقيمة والمثل، واستعداده للعودة إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة أو حقوق كما كانت تسميها السلطة، كتجميد الاستيطان، والاعتراف بدولة فلسطينية على حدود ٦٧، وإطلاق سراح أسرى ما قبل أوسلو. وبعد الترحيب والتأهيل بالمبادرة العربية، تطرق عباس إلى الاعتراف بيهودية الدولة قائلا: "نحن معترفون بدولة إسرائيل منذ عام ١٩٩٣ وتكرر هذا الاعتراف أكثر من مرة، ولم يسألنا أحد عن الاعتراف بيهوديتها حتى قبل عامين، من وجهة نظرنا يستطيعون أن يسموا أنفسهم ما يريدون".

مبدأ القيمة والمثل ما هو إلا شروطا من غبار تضيع عند أول سحابة صيف، وذر للرماد في العيون، موجهة للرأي العام الفلسطيني، أما داخل اللقاءات الثنائية، فإن السلطة – وكعادتها – لن تحافظ على هذا المبدأ، لأنها مستعدة للقبول بأي شيئ مهما بلغ حجمه وقيمته،

مقابل الحصول على "دويلة فلسطينية" لا تزيد عن ٢٠% من مساحة فلسطين الأم، وكي لا يقال أن السلطة تنازلت عن الأراضي الفلسطينية بل بادلتها.

وتقوم المبادرة على ضم القرى الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ دون أراضيها الزراعية بالكامل إلى "دولة فلسطينية"، وضم المستوطنات اليهودية الرئيسية قرب خط الهدنة، وبذلك يكون بمقدور "إسرائيل" الاحتفاظ بمناطق حيوية من الضفة الغربية مقابل إعادة جزء صغير من أراضي فلسطينية في الشمال، وأراضٍ قاحلة في الجنوب والصحارى.

وكذلك تتنازل مصر عن ٧٢٠ كيلومتراً مربعاً من أراضي سيناء لصالح "الدولة الفلسطينية" المقترحة، يتم ضمها إلى غزة لتضاعف مساحتها إلى ثلاثة أضعاف، ومقابل ذلك تحصل القاهرة على أراضٍ من "إسرائيل" جنوبي غربي النقب (منطقة وادي فيران)، بمساحة يمكن أن تصل إلى ٧٢٠ كيلومتراً مربعاً (أو أقل قليلا)، لكنها تتضاءل مقابل كل المميزات الاقتصادية والأمنية والدولية التي ستحصل عليها القاهرة لاحقا. ومنطقة الـ٧٢٠ كيلومتراً مربعاً توازي ١٢% من مساحة الضفة الغربية تضم إلى قطاع غزة، يتنازل المفاوضون الفلسطينيون مقابلها عن ١٢% من أراضي الضفة الغربية.

ولو نظرنا إلى مكاسب وتنازلات الأطراف الفاعلة في عملية التبادل، لوجدنا أن الطرف الفلسطيني هو الخاسر الأكبر، حيث أنه سيربح مساحة إضافية وكبيرة تضم إلى قطاع غزة، يتمكن خلالها من إدارة المنطقة بحرية أكبر، وتوسيع مينائه البحري، وبناء وتفعيل المطار الفلسطيني الذي تتردد أخباره بين الفينة والأخرى، وتعود على القطاع بالاقتصاد الكبير وبالغ الأثر، وربما هذا ما يفسر سر السعي إلى قيام المنطقة الحرة المطروحة منذ أكثر من عام، إلا أنه خسر بالمقابل الكثير، حيث أنه تنازل عن جزء كبير جداً من الضفة الغربية، واعترف بشرعية المستوطنات والمستوطنين، واعترف بيهودية الدولة ووجود دولة "إسرائيل"، وبذلك يكون الفلسطينيون طوال ستة عقود ضيوف يتعدون على الحرية الصهيونية في الضفة الغربية، وبذلك خسر المفاوض الفلسطيني الأماكن الحيوية واكتفى بأماكن قاحلة في سيناء.

أما المكاسب الصهيونية فتتلخص بأن ١٢% من مساحة الضفة الغربية هي نسبة كبيرة جدًا مقابل ما يمكن أن تحصل عليه "إسرائيل" من الحل العادي، وهي مساحة وصفها إيهود باراك في **كامب ديفيد** بالمساحة الحيوية للحفاظ على المصالح الصهيونية، كما أن الخطة الرئيسية لبناء الجدار العازل احتفظت لـ"إسرائيل" بـ ١٢% من أراضي الضفة، فمساحة ١٢% ستسمح لـ"إسرائيل" بتقليص نوعي في أعداد المستوطنين الواجب إخلاؤهم من الضفة، ليتقلص العدد من ١٠٠ ألف مستوطن إلى ٣٠ ألفا فقط. كما أن مشاركة الدول العربية، خاصة

مصر والأردن، في الحل يمثل مصلحة صهيونية بامتياز، ويخلق ثقة أكبر في الحفاظ على الاتفاقيات المبرمة وعدم نقضها.

وأما ما يمكن لمصر أن تحققه من عملية التبادل، فيتلخص في مبادلة مساحة من سيناء أقلقتها لعدة أعوام، بأراضٍ من صحراء النقب، علاوة عن أن مصر متقطعة جغرافيا عن القسم الرئيسي (الشرقي) من الشرق الأوسط، ولكي يحدث الترابط البري غير المتاح، ستسمح تل أبيب للقاهرة بشق نفق يربط بين مصر والأردن يخضع للسيادة المصرية الكاملة، والحركة من مصر إلى الأردن (وبعد ذلك شرقا وجنوبا للسعودية والعراق) ستتم بدون الحاجة للحصول على إذن من "إسرائيل"، كما أن اتفاق السلام المصري - الصهيوني الموقع سنة ١٩٧٩، منح لمصر ميزات كثيرة، لكنه اضطرها أيضا لقبول تقييدات قاسية فيما يتعلق بنشر قواتها العسكرية في سيناء. وأحد المكاسب التي ستحققها مصر مقابل التنازل عن قطاع من أراضيها للفلسطينيين، هو موافقة "إسرائيل" على إجراء تغييرات محددة في الملحق العسكري من اتفاقية السلام، والأخطر من ذلك هو أن اتفاق السلام الذي تطرحه هذه الخطة ربما سيضع نهاية لصراع استمر ١٠٠ عام بين "إسرائيل" والدول العربية.

وأخيرًا بالنسبة للأردن التي تشاطر "إسرائيل" بحصة الأسد من عملية التبادل، تتلخص مكاسبها على النحو التالي: منظومة الطرق، والسكك الحديدية، وأنبوب النفط، وترابط الميناء الدولي في غزة الكبرى عبر النفق المصري - الأردني بدول الخليج، وهكذا تحصل الأردن، مجانا، على إطلالة مثمرة على البحر المتوسط (ميناء غزة) ومن ثم تحقق تواصلاً مازال مقطوعا مع أوروبا، كما أن الجزء الشرقي من النفق هو عنق الزجاجة الذي تتجمع فيه حركة البضائع القادمة من أوروبا ومتجهة إلى العراق والخليج، الأمر الذي يمنح الأردن ميزات اقتصادية واستراتيجية عظيمة، كما أن الأردن منزعجة جدا من المشكلة الديموغرافية داخل أراضيها، فأغلبية سكان المملكة من أصول فلسطينية، وأعدادهم في تزايد مستمر، وهذه الظاهرة تستفحل طالما أن حياة الفلسطينيين في الأردن أكثر راحة وسهولة من حياتهم في الضفة وغزة، لكن في اللحظة التي ستقام فيها مدينة غزة الكبرى، والميناء والمطار الجديدين، ستنشأ فرص عمل وفيرة، وتنقلب الآية، ويفضل الفلسطينيون من أصول غزاوية (٧٠ ألف نسمة) العودة إلى بيوتهم.

يظهر مما سبق أن الخاسر الوحيد من هذا الطرح هو الشعب الفلسطيني، فالعدو الصهيوني استبدل أماكن قاحلة لا حياة فيها بأماكن حيوية في الضفة الغربية، وانتهى من عناء التفكير بتفكيك المستوطنات، واكتسب الاعتراف بيهودية الدولة، وأخذ – بالمجان – أراضٍ إضافية لم يكن ليحصل عليها في ظل الروتين التفاوضي الذي يجري منذ سنوات. والجانب

المصري استبدل أراضيه بأراضٍ أخرى، واستراح من عناء تدمير الأنفاق والمخربين في سيناء، وكسب تواصله البري مع الأردن والسعودية والعراق، أما الأردن فقد ربح منظومة السكك الحديدية، وأنبوب النفط، وكذلك فالقسم الشرقي من النفق سينعش اقتصاده، وكل ذلك لن يكون إلا على حساب الهوية الفلسطينية !

هذه المبادرة تعني أن العرب تخلواعن المطالبة بانسحاب صهيوني كامل من الضفة الغربية، وهذا يعتبر اعترافا بالكتل الاستيطانية التي انشئت على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتكون "إسرائيل" بهذا قد حققت أهدافها بإبقاء هذه الأراضي تحت سيطرتها، ونجحت بفرض الأمر الواقع على المفاوض الفلسطيني والعربي، وبذلك يبقى للفلسطينيين أراضٍ متقطعة الأوصال.

وهنا يكمن السر وراء زيارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الأخيرة للمنطقة وخصوصا لأراضي السلطة الفلسطينية والأردن وما ترتب عليه من إعلان اتفاق الدفاع المشترك عن المقدسات بين رئيس السلطة، محمود عباس، وملك الأردن، عبد الله الثاني، الذي يعطي حق رعاية الأردن للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في ظل كونفدرالية فلسطينية – أردنية.

وأخيرًا، فإن إخراج العرب لمبادرة السلام العربية من "غرفة الإنعاش" بعد أن أهالت "إسرائيل" التراب عليها ورفضتها، محاولة أمريكية لتصفية القضية الفلسطينية وثوابتها خاصة حق عودة اللاجئين، حيث أن موافقة السلطة لتبادل الأراضي واستئناف المفاوضات سينتج عنها شطبه نهائيا، كما أنه مؤشر خطير حول إضفاء الشرعية على غول المستوطنات ومصادرة الأراضي الذي تقوم به "إسرائيل" في الضفة والقدس، وإقرار بسياسة تهويد المقدسات العربية والإسلامية في المدينة المقدسة. فإدخال التعديلات على المبادرة العربية يعطي إشارة إلى مشاريع خطيرة على القضية الفلسطينية أبرزها استهداف المقاومة وزيادة حصارها، لأن تلك المشاريع التي تهدد ثوابت الشعب الفلسطيني تتوافق مع الخطة الأمريكية للتسوية حيث تتبنى الإدارة الأمريكية فكرة السلام الاقتصادي التي طرحها وزير الخارجية، جون كيرى، وتتلخص في طرح مشاريع اقتصادية ضخمة لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

كما أن المبادرة العربية لا تؤكد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وتتركه خاضعاً لموافقة "إسرائيل"، وهذا يفتح باب المفاوضات لعدة سنوات للاتفاق على "حل عادل" لقضية اللاجئين، وهذا مخالف لكون حق العودة حق غير قابل للتصرف، وهو ما حدده

القانون الدولي مسبقاً بحق العودة إلى ذات الديار التي طرد منها أهلها، ولذلك لا مجال للتفاوض عليه إلا إذا كان الغرض هو إسقاطه.

إن ما يخطط له اليوم هو إعادة صياغة لخطط فاشلة بثياب جديدة يتفق عليها مع جميع الاطراف عدا الشعب الفلسطيني، وهذه الصياغة الجديدة صهيونية الصنع يجد فيها كل طرف ما يرغب فيه: من تبادل الاراضي، ودولة إسمية، ومبادرة جنيف (بيلين - عبد ربه) والمبادرة العربية والمباركة الامريكية، لكن الشعب الفلسطيني، صاحب الحق، لن يقبل بإسقاط حقوقه بعد ستة عقود من الصمود والمقاومة والتضحية.